الأول
Alawwal
للاستثمار INVEST

التقرير السنوي 2016

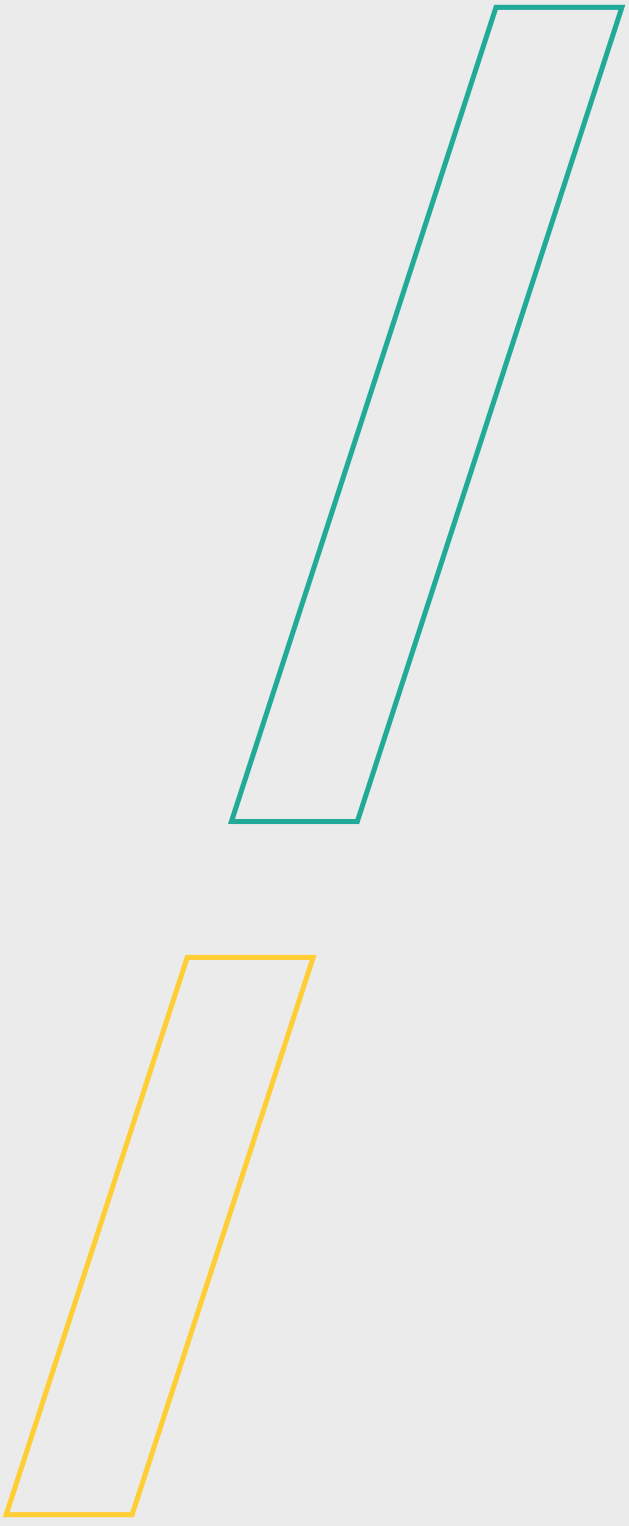

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان آل سعود

ولي ولي العهد،
وزير الدفاع

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن نايف آل سعود

ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء،
وزير الداخلية

شركة الأول للاستثمار
رقم ترخيص هيئة سوق المال 37- 07077

الإدارة العامة
ص.ب 1467 - الرياض 11431 ، المملكة العربية السعودية

موقع الإنترنت
www.alawwalinvest.com

الرقم المجاني
800 124 2442

هاتف
+966 11 416 3133

فاكس
+ 966 11 216 9102

البريد الالكتروني
info@alawwalinvest.com

المحتويات

تقرير مجلس الإدارة 8

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين 18

قائمة المركز المالي 19

قائمة الدخل 20

قائمة التدفقات النقدية 21

قائمة التغيرات في حقوق الشركاء 22

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 23

أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ صالح عيد حمدان الحصيني
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس إدارة مستقل

السيد/ زيد القويز *
عضو مجلس إدارة مستقل

الدكتور/ بيرند فان لينر **
عضو مجلس إدارة
العضو المنتدب للبنك الأول

السيد/ سلمان الدغيثر
عضو مجلس إدارة مستقل

السيد/ عمر الهوشان ***
عضو مجلس إدارة مستقل

السيد/ خالد المعمر
الرئيس التنفيذي لشركة الأول للاستثمار

* حضر السيد/ زيد القويز اجتماع مجلس الإدارة في الربع الأول لعام 2016م قبل أن يسلم استقالته في نهاية الربع الأول لعام 2016م.
** استقال الدكتور بيرند فان لينر من منصبه في تاريخ 31 ديسمبر 2016, وتم تعين السيد/ سورن كرينغ نيكولايزن في تاريخ 22 فبراير 2017.
*** انضم السيد/ عمر الهوشان لمجلس الإدارة في الربع الثاني لعام 2016م.

المدراء التنفيذيون

من اليمين إلى اليسار

الأستاذ/ أحمد الصومالي
رئيس العمليات
وإتفاقيات مستوى الخدمة

الأستاذ/ فهد الراشد
رئيس وحدة الوساطة
وخدمات الأوراق المالية

الأستاذ/ عبدالله سعادة
رئيس إدارة المصرفية الاستثمارية

الأستاذ/ خالد المعمر
الرئيس التنفيذي

الأستاذ: علي الفرج
رئيس إدارة المطابقة والالتزام ومكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الأستاذ: عمران إقبال
رئيس تطوير الأعمال وإدارة الثروات

الأستاذ/ علي القديحي
نائب رئيس إدارة الأصول

الأستاذة/ أمل الشمراخ
مدير التدقيق الداخلي

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

1. مقدمة

يسر مجلس إدارة الأول للاستثمار أن يقدم تقريره السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م. نود الإشارة إلى أنه اعتبارا من 27 صفر 1438 هـ (الموافق: 27 نوفمبر 2016 م) تم تغيير اسم الشركة من شركة السعودي الهولندي المالية لشركة الأول للاستثمار.

وقد تبين أن العام 2016 كان صعبا للغاية في كل من الأسواق العامة والأول للأستثمار. وعلى الرغم من ارتفاع سوق الأسهم المحلية بشكل طفيف خلال العام، إلا أن حجم التداول قد انخفض بشكل ملحوظ عن العام السابق. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل بما في ذلك الجغرافيا السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة، وظلت أسعار النفط منخفضة نسبيا وتباطؤا في الصين. وأدى ذلك إلى تقلب السوق مما أدى إلى انخفاض أحجام التداول حيث فضل العملاء الانتظار حيث كان هناك عدم اليقين والمزيد من الاستقرار.

بعد هذه الظروف الصعبة في السوق، كانت هناك بعض الأنجازات الملحوظة التي حققها الأول للأستثمار في عام 2016. وشملت هذه التطورات تقدما كبيرا نحو تحويل منتج الهامش التجاري من البنك لدعم عملاء الوساطة لدينا. وفي إدارة الأصول، تمكن مديرو الصناديق من التركيز على الأداء مما أدى إلى تحقيق بعض الصناديق أعلى تصنيف بين المنافسين. كما تمكنا من اجتذاب بعض العملاء الجدد في إدارة الأصول منذ الانخفاض العام في الأصول تحت الإدارة حيث يفضل العملاء الانتقال إلى النقد أو الخارج. وفي قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية، ارتفعت الإيرادات من العمليات الناتجة عن اتفاقيات الترتيب الموقعة خلال العام بالإضافه الى الأعمال المرحلة من السنة الماضية.

ونتوقع أن تكون عام 2017 صعبة، إن لم تكن أكثر، بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط واستمرار عدم اليقين في السوق. ولكن بتركيز الجهود وتقديم أفضل الخدمات سوف نحاول استقطاب المزيد من العملاء والاحتفاظ بعملائنا.

2. نظرة عامة على نشاطات الشركة

2.1 إدارة الأصول

مقدمة عن خدمات إدارة الأصول

وفق قاعدة عريضة من العراقة والخبرة المتراكمة عبر سنين عدة، توفر الأول للاستثمار الذراع الاستثمارية للبنك الأول، منظومة شاملة من الأدوات الاستثمارية والحلول المالية ذات القيمة المُضافة، والمزايا التنافسية. تسعى شركة الأول للاستثمار لتجاوز تطلعات العملاء الطامحين لتنمية رؤوس أموالهم ضمن قنوات آمنة، والمساعدة للحصول على عوائد متنامية استناداً إلى أسس متينة وصلبة.

تتولى إدارة الأصول إدارة أكثر من 16صندوقاً استثمارياً منها الصناديق التقليدية و منها الشرعية وصناديق الاستثمار المتعددة الأصول. توفر جميع هذه الصناديق للمستثمرين فرص الدخول والاستثمار في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. و يتولى إدارة هذه الصناديق نخبة من المتخصصين المؤهلين والمحترفين في المجال الاستثماري. كما توفر إدارة الأصول لعملائها خدمة إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة للمستثمرين من ذوي الملاءات المالية الكبيرة وكذلك للشركات والمؤسسات التي ترغب باستثمار أموالها.

نظرة على أداء إدارة الاصول خلال عام 2016م

على الرغم من التقلبات الحالية للأسواق وعدم الإستقرار على صعيد الساحة الإقليمية واصلت إدارة الأصول سجل أداءها المميز في السنوات السابقة. فقد أحتل ما لا يقل عن 4 صناديق من صناديقها الاستثمارية الـ 16 على المراكز الثلاثة الأولى في تصنيف الأداء بين مثيلاتها من الصناديق المنافسة الأخرى.

وقد شاركت معظم صناديق الأول الإستثمارية في فرص الاكتتاب العام في سوق الأسهم المحلية، وكذلك إصدارات الحقوق الأولية، هذا وقد أتاحت تلك الفرص الاستثمارية المجال لصناديقنا الإستثمارية لتنوع في استثماراتها بشكل أوسع بالسوق وساعدت في تعزيز عائدات تلك الصناديق.

خلال عام 2016م، تلقت إدارة الأصول في الأول للاستثمار موافقة هيئة السوق المالية لإجراء بعض التغييرات في شروط و أحكام لبعض صناديقها الاستثمارية. تعلقت معظم تلك التغييرات بتعديلات في أعضاء مجلس إدارة الصناديق كما أجريت تغييرات تهدف لإعطاء فرصة أكبر لتعزيز العوائد.

توقعات أداء الصناديق خلال عام 2017م

في عام 2017، ستسعى إدارة الأصول لمواصلة الأداء المتميز في إدارة الصناديق والمنتجات الاستثمارية وإلى زيادة حصتها في السوق في مجال الاستثمارات الشخصية من خلال تكثيف تسويق الاستثمارات الشخصية وطرح الصناديق والمنتجات والخدمات الاستثمارية الأخرى الملائمة لعملائنا الكرام.

كذلك، سنواصل خطتنا في توسيع الأعمال في إدارة المحافظ الخاصة لعملاء التميز وذوي الملاءات المالية الكبيرة وكذلك للشركات والمؤسسات التي ترغب باستثمار أموالها -بمختلف فئات الأصول- في الأسواق المحلية والدولية.

2.2 إدارة الوساطة

مقدمة عن خدمات إدارة الوساطة

يعتبر قسم الوساطة لدى شركة الأول للاستثمار الذراع التنفيذي للشركة. ويوفر هذا القسم مجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية للعملاء تشمل عمليات خدمات الوساطة في الأسهم المحلية والدولية ومنتجات الدخل الثابت في الأسواق المحلية والدولية.

وفيما يخص الوساطة في الأسهم المحلية، يعتمد عملاؤنا على قنوات تداول متعددة توفرها الشركة لتنفيذ عمليات تداول الأسهم وتشمل هذه القنوات خدمة التداول الإلكتروني حلول الأجهزة الذكية و مراكز الاستثمار المجهزة تجهيزا كاملا والمنتشرة في عدة مناطق بالمملكة، و يتم فيها تداول كافة الأسهم المدرجة في السوق وكذلك تداول صناديق المؤشرات المتداولة والصكوك.

أما العملاء الذين يتعاملون في الأسواق الدولية، فيوفر لهم قسم الوساطة في الاول للاستثمار مجموعة كاملة من خدمات سوق الوساطة المالية المميزة تتضمن التنفيذ،المقاصة والحفظ.

ملخص عن أداء السوق

{المصدر: التقرير السنوي لتداول لعام 2016م المنشور على موقع تداول}

بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية (تداول) خلال العام 2016م نحو 1,156.9 مليار ر.س مقارنة بمبلغ 1,660.62 مليار ر.س للعام السابق و بانخفاض بلغت نسبته 30.33%.

كما أن عدد الصفقات المنفذة خلال العام 2016م بلغت 27.27 مليون صفقة مقارنة ب 30.44 مليون صفقة خلال العام 2016م وبانخفاض بلغت نسبته 10.41% ، في حين بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2016م 67.73 مليار سهم مقارنة ب 66.27 مليار سهم خلال العام السابق و بإرتفاع بلغت نسبته 2.19%

كما بلغ معدل قيمة التداول اليومي خلال العام 2016م 4,646.53 مليون ر.س مقارنة بمبلغ 6,616.02 مليون ر.س خلال العام السابق بانخفاض بلغت نسبته 29.77%.

كما أنهى المؤشر العام للسوق السعودي عام 2016م عند مستوى 7,210.43 نقطة مقارنة مع 6911.76 نقطة كما في نهاية العام 2015م و بنسبة إرتفاع بلغت 4.32% .

شهد السوق خلال العام 2016م طرح 3 شركات إضافية جزء من أسهمها للاكتتاب العام ليرتفع عدد الشركات المدرجة بالسوق الى 176 شركة بنهاية العام 2016م.

نظرة على أداء عام 2016م

بلغ إجمالي قيمة الأسهم المنفذة بواسطة شركة الأول للاستثمار خلال العام 2016م 29.3 مليار ر.س مقارنة بمبلغ 50.9 مليار ر.س خلال العام السابق و بانخفاض بلغ 42.4% ، كذلك بلغ عدد الصفقات المنفذة بواسطة الأول للاستثمار خلال العام 2016م 596 الف صفقة مقارنة بعدد 731 الف صفقة للعام السابق و بانخفاض قدره 18.40%.

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة عن طريق خدمة تداول الانترنت الخاصة بالأول للإستثمار فقد بلغت 12.67 مليار ريال سعودي خلال العام 2016م مقارنة بمبلغ 19.55 مليار ريال سعودي في العام السابق و بانخفاض قدره 35.19% و قد مثلت نسبة التداول عن طريق الانترنت 43% من إجمالي تداولات شركة الأول للأستثمار خلال العام 2016م مقارنة بنسبة قدرها 38% خلال العام السابق.

كما بلغت تداولات شركة الاول للاستثمار في الأسواق العالمية و سندات الدخل الثابت خلال العام 2016م مبلغ 4.206 مليار ريال سعودي (ما يعادل 1,121.6 مليون دولار أمريكي) مقارنة بمبلغ 3.41 مليار ريال سعودي (908 مليون دولار أمريكي) للعام السابق و بارتفاع نسبته 23.30%.

توقعات الأداء لعام 2017م

تهدف الأول للإستثمار خلال العام 2017م الى زيادة حصتها في قيمة التداولات في الأسهم والسندات المحلية والدوليه وذلك من خلال تطوير منصة قنوات التداول الإلكتروني لكافة أسواق المال المحليه والعالميه لتلبية متطلبات واحتياجات العملاء.

2.3 إدارة المصرفية الإستثمارية

تعريف بالخدمات

تقوم إدارة المصرفية الإستثمارية بتقديم منظومة متكاملة من الخدمات تشمل إدارة اكتتابات الطرح العام الأولي واكتتابات حقوق الأولوية إضافة إلى القيام بترتيب عمليات الإندماج والاستحواذ وترتيب عمليات إصدار الصكوك وعمليات الطرح الخاص كما تقوم بإدارة أموال الشركة الخاصة بما يتعلق بالإستثمار في الطروحات الأولية وإكتتابات حقوق الأولوية.

في إطار قيامها بإدارة اكتتابات الطرح العام الأولي واكتتابات حقوق الأولوية تلعب إدارة المصرفية الإستثمارية واحداً أو أكثر من الأدوار الثلاثة التالية: المستشار المالي - مدير الاكتتاب - متعهد التغطية.

تضطلع المصرفية الإستثمارية أيضاً بترتيب عمليات الإندماج والاستحواذ لعملائها في قطاع الشركات وفي هذا الإطار يمكن أن تلعب دور المستشار المالي للبائع أو المستشار المالي للمشتري.

لمحة عن عام 2016م

في العام 2016م قامت إدارة المصرفية الإستثمارية بتقديم خدماتها لعدد من العملاء حيث رتبت وأنجزت بنجاح عمليتين في مجال طرح أسهم حقوق الأولوية وعملية واحدة في مجال طرح الصكوك والسندات و عملية واحدة في مجال الإندماج والإستحواذ وعمليتين في مجال الطرح الخاص. لم تتح الفرصة لإدارة المصرفية الإستثمارية للإستثمار في أي من الطروحات الأولية أو إكتتابات حقوق الأولوية خلال عام 2016م كما أتيحت في السنوات السابقة.

نظرة على عام 2017م

من المتوقع أن يكون 2017م عاماً صعباً آخر على قطاع المصرفية الإستثمارية في المملكة العربية السعودية نظراً للأحوال العامة غير المواتية السائدة في السوق خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. في ظل التعاملات التي تم التعاقد عليها مسبقاً في العام 2016م علاوة على الفرص الواعدة التي تتفاوض عليها إدارة المصرفية الإستثمارية حالياً، فإن إدارة المصرفية الإستثمارية تتوقع أن يكون مستوى نشاطها خلال العام 2017م مشابهاً لما كان عليه في العام 2016م. يشهد سوق الأسهم للطروحات العامة الأولية وإكتتابات حقوق الأولوية ركوداً واضحاً منذ النصف الأول من العام 2016م ولا توجد أي مؤشرات على حدوث أي نشاط ملحوظ في هذا الخصوص خلال العام 2017م، لذا فإنه من غير المتوقع تنفيذ أي عمليات إستثمارية في هذا المجال خلال العام 2017م.

2.4 إدارة العمليات

يعتبر دور مجموعة العمليات في شركة الأول للإستثمار في تنفيذ الأعمال اليومية للشركة دورا حاسما في توفير المنتجات والخدمات المالية للعملاء الحاليين والمحتملين. فقد لعب قسم عمليات الشركة دورا هاما في دعم الاستراتيجية العامة لقطاع الأعمال خلال عام 2016 م. وبتركيزها على التميز في التشغيل، فقد رسخت مجموعة العمليات سمعة مرموقة من اليقظة الدائمة على مدار العام، حيث وفرت مجموعة العمليات دعما لإدارات الشركة في كافة المنتجات والخدمات.

كما قامت مجموعة العمليات بإعادة هيكلة وأتمتة العديد من عمليات أعمال الشركة لتحقيق أقصى إنتاجية مثلى بالاستخدام المناسب للموارد كجزء من مشاريعها العديدة المنجزه في عام 2016 م.

3.1 الإلتزام

تضطلع إدارة الالتزام بشركة الأول للاستثمار بمساعدة الشركة وإدارتها العليا ومجلس الإدارة في تحديد وقياس مخاطر عدم الالتزام وتقليل إحتمالات التعرض لها. وتشمل مهام إدارة الإلتزام:

- متابعة التغييرات في النواحي التنظيمية
- القيام بتقييم مخاطر الإلتزام
- صياغة وحفظ وتنفيذ السياسات والإجراءات
- زيادة الوعي لدى الموظفين بالمتطلبات التنظيمية
- متابعة ومراجعة مدى الإلتزام بلوائح وقواعد هيئة السوق المالية; و
- تزويد مجلس إدارة الشركة بالتقارير المتعلقة بوضع ومستوى الالتزام بالقواعد.

3.2 إدارة المخاطر

تتعامل شركة الأول للاستثمار مع مجمل مخاطرها القائمة والتي قد تتعرض لها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية (المفوض بها من قبل ملاك رأس المال ومجلس إدارة الشركة) وكذلك بما يتماشى مع متطلبات الجهات المنظمة. ومع ذلك، لم تقم الشركة في المرحلة الحالية بتأسيس وحدة مركزية قائمة بذاتها أو فريق متكامل لإدارة المخاطر ويعزى ذلك للعوامل التالية:

(1) حجم وتركيبة المخاطر الحالية في الأعمال.

(2) التعقيد في مستوى وحجم عمليات الشركة في الوقت الحالي

(3) الأسس المنطقية للتوافق مع سياسات المخاطر المرتبطة بمستوى الأعمال ومبادئ الحوكمة والإطار العام المرسوم من قبل ملاك رأس المال بناء على الخبرات المتوفرة.

لذلك، ومن أجل ضمان أفضل مستوى من الفعالية والكفاءة ، فقد تم وضع مهام محددة تخضع لاتفاقيات مستوى الخدمة بين الأول للاستثمار والمساهمين فيها، كما تم التاسيس للرقابة اليومية على الإجراءات التي تتم ضمن الشركة والتي تقوم على إدارتها لجنة إدارة المخاطر في الأول للاستثمار.

وتتم مراجعة وتحديث عمليات وأساليب إدارة المخاطر بشكل منتظم لضمان توافقها مع الأنشطة ذات المخاطر في الأول للاستثمار لتشمل حجم وتعقيدات عملياتها، وبيئة أعمالها، والبيئة التنظيمية والاستراتيجية للشركة.

وتعمل إدارة المخاطر على تنفيذ أهداف الشركة على المدى القصير والطويل وذلك من منظور المخاطر، وكذلك القيام بمهامها اليومية لتقدم الى لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة تأكيداً معقولاً بأن الشركة تعمل على التخفيف من مخاطرها على نحو كاف .

وتشكل إدارة المخاطر التشغيلية، بكونها جزءا من إدارة مخاطر المجموعة، دور المخاطرة المركزية بشكل يضمن للموظفين تفهم المخاطر والمسؤوليات الرئيسية المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال أنشطتهم اليومية .

تتعرض شركة الأول للاستثمار لمخاطر السوق فيما يخص مخاطر معدلات الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الأسهم في محفظة الأصول الاستثمارية الخاصة بها. وللشركة سياسات وإجراءات خاصة بمحفظتها الاستثمارية تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الشركة، وذلك يشمل أيضًا حدود التعرض الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة لفئات أصول مختلفة، مما يحد من مخاطر التعرض للحد الموافق عليه لتقبل المخاطر.

الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة في الشركة تساعدها بالوفاء بالتزاماتها النقدية، وفي المحافظة على مصادر تمويل متنوعة لدعم أعمالها. غالبًا ما تنشأ مخاطر السيولة بسبب عدم التطابق الهيكلي في نمط استحقاق الموجودات والالتزامات.

تتركز استراتيجية الشركة في إدارة مخاطر السيولة بالاستثمارات في الأصول عالية السيولة.

3.3 تطوير الأعمال وإدارة الثروات

تم تاسيس إدارة تطوير الأعمال لمعاونة الإدارت الثلاث: الوساطة المالية وإدارة الأصول والمصرفية الاستثمارية في زيادة إيراداتها كما يقوم فريق تطوير الأعمال أيضاً بمعاونة الرئيس التنفيذي في رسم وتنفيذ استراتيجية الأول للأستثمار.

في عام 2015م تم دمج فريق تطوير الأعمال مع فريق إدارة الثروات للإستفادة من القدرات المشتركة. يتمثل دور مدير إدارة الثروات في استقطاب عملاء جدد لخدمات الوساطة المالية وإدارة الاصول إضافة إلى إدارة علاقات العملاء الحاليين. ونظراً لتشابه أهداف الفريقين فإنه من المنطقي دمجهما في إدارة واحدة.

فيما يتعلق بتطوير الأعمال قمنا بتحديث استراتيجية الروئيه في العام 2016م، ونحن نعمل مع مؤسسة استشارية دوليه لتطوير الأستراتيجيه الجديدة للأول للأستثمار. وهذا ينطوي على تحليل ظروف السوق الحالية والمتوقعة ونقاط القوة والضعف لدينا لتحديد كيفية تعظيم الموارد اللازمة لتنمية هذا العمل.

من وجهة نظر إدارة الثروة، كان عام 2016 صعبة للغاية نظرا لعدم اليقين العام في السوق. وكان من الصعب اجتذاب عملاء جدد بشكل عام على الرغم من بعض الإنجازات في إدارة المحافظ الخاصة وصناديق الأستثمار.

نظراً للأوضاع السائدة في السوق والعوامل الأخرى غير المرئية بصورة عامة من المتوقع أن يكون العام 2017م عاماً بالغ الصعوبة. وعلى الرغم من ذلك فإننا نتوقع تحقيق نتائج إيجابية من خلال تركيز الجهود.

3. استراتيجية الشركة

يركز طموح الأول للأستثمار في أن تصبح مزوداً رائداً في مجال توفير الحلول

المبتكرة للخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الثروات، بالإضافة إلى تزويد العملاء من الأفراد والمؤسسات بالمنتجات الاستثمارية العالية الجودة والخدمات الاستشارية مع الحفاظ على هوامش رسوم أعلى من المعدل مدعومة بعرض قوي للخدمة والقيمة.

في عام 2016 عملنا مع شركة استشارية دولية لوضع استراتيجية جديدة لشركة الأول للأستثمار. وكان التركيز الرئيسي للاستراتيجية الجديدة هو تطوير أعمال إدارة الأصول من خلال تقديم منتجات جديدة؛ والحصول على المزيد من الاتفاقيات مع المصرفية الاستثمارية من خلال الإحالات من البنك الأول وكسب الكفاءة في الوساطة من خلال تشجيع المزيد من النشاط عبر الإنترنت. تفاصيل أوفى مذكورة أدناه.

3.1 الوساطة

إن الهدف العام من خدمات الوساطة المالية هو تعظيم الإيرادات ويتأتى ذلك بصورة اساسية من زيادة الحصة السوقية في الأسهم المحلية إضافة إلى التعاملات الأخرى. وفي ظل التقلبات الحالية في أوضاع الاقتصاد، سيظل نشاط العملاء مشوباً بالحذر. وبالتالي فإن العام 2017م سيتسم بالتذبذب في حجم التعاملات وفقا للنتائج الماليه لمختلف قطاعات السوق مما سينتج عنه المزيد من التحديات في زيادة الحصة السوقية. وبالرغم من ذلك فإننا نخطط للمضي قدماً بتبني استراتيجيات محددة تتضمن ما يلي:

- توسيع قاعدة عملائنا بالتركيز على المتداولين الأكثر نشاطاً.
- تنويع الدخل المحقق من خدمات الوساطة المالية بالتركيز على الإقراض بالهامش والأسهم الدولية وخدمات الوساطة المالية ذات الدخل الثابت.
- تسهيل انسياب العمليات ومضاعفة فعالية التداول مع التركيز على زيادة التداول الالكتروني بين عملائنا.
- التواصل المستمر مع الخدمات ذات الصله لتلبية احتياجات العملاء

3.2 إدارة الأصول

إن الهدف الرئيسي لإدارة الأصول هو تنمية الأصول المشمولة بالإدارة. سيكون التحدي كبيراً في العام 2017 في المحافظة على مستوى الأداء واستقطاب عملاء جدد ولكننا سنستمر في تطبيق استراتيجيات محددة لتحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الآتي:

- إطلاق صناديق جديدة (تتضمن صناديق خاصة وصناديق مغلقة) حسب إحتياجات العملاء.
- الاستمرار في التركيز على الأداء والمحافظة على مركز مرموق بين المنافسين.
- زيادة عدد التعاقدات المتعلقة بإدارة المحافظ المباشرة عن طريق طرح عدة حلول لعملائنا.
- تركيب نظام إدارة المحافظ للمساهمة في توسعة الأعمال دون الاخلال بالضوابط.

3.3 إدارة المصرفية الإستثمارية

إن الهدف الرئيسي لأعمال المصرفية الاستثمارية هو تحقيق النمو في مختلف مجالات الأعمال علاوة على ترسيخ الإسم والعلامة التجارية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- إختراق سوق الطروحات العامة الأولية للأسهم.
- تفعيل قاعدة عملائنا من الشركات المتوسطة الحجم لمساعدتها في إدراج أسهمها في السوق الموازية (نمو).
- الإستفادة من سمعتنا الجيدة في عمليات إصدار أسهم حقوق الأولوية لكسب عملاء جدد في هذا المجال.
- تقديم الخدمات المطلوبة للعملاء في قطاع التأمين بالإستفادة من خبرتنا في القطاع.
- استهداف الشركات المتوسطة الحجم لإصدار الصكوك.
- التركيز في الحصول على تعاقدات أكثر في مجال عمليات الاندماج والاستحواذ.
- تحديد فرص الاستثمار المباشر عند ظهورها.

4. أضواء على الجوانب المالية

في ظل التراجع الذي شهده المؤشر العام للسوق المالية (تداول) في عام 2016م، سجلت شركة الأول للاستثمار انخفاضاً في الايرادات بلغت نسبته 12% تركز بصورة أساسية في خدمات الوساطة المالية. مثّل العام 2016م تحدياً حقيقياً لخدمات الوساطة المالية حيث انخفضت قيمة الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 30.33% مقارنةً بعام 2015م مما أدى إلى إنخفاض في إيرادات شركة الأول للاستثمار بنسبته 32% من خدمات الوساطة المالية.

انخفض دخل خدمات إدارة الاصول بنسبة 17% مقارنةً بعام 2015م ويعزى ذلك بصورة أساسية بالأوضاع غير المواتية السائدة في السوق في العام 2016م. حققت شركة الأول للاستثمار نمواً ملحوظاً قدره 134% في إيراداتها من أعمال المصرفية الاستثمارية مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي. من المتوقع أن تحقق المصرفية الاستثمارية المزيد من النمو في عام 2017م.

شهد إجمالي الأصول وحقوق ملكية الشركاء نمواً قدره 2% و2% على التوالي حيث ارتفعت إلى 544 مليون ريال 531 مليون ريال في العام 2016م.

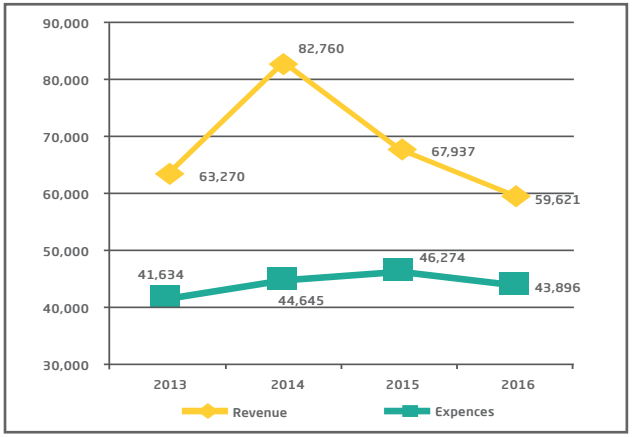

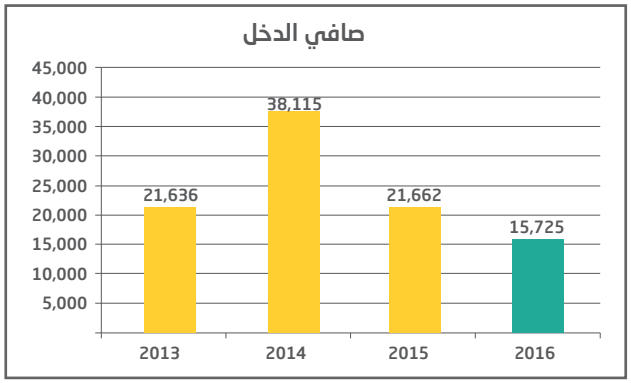

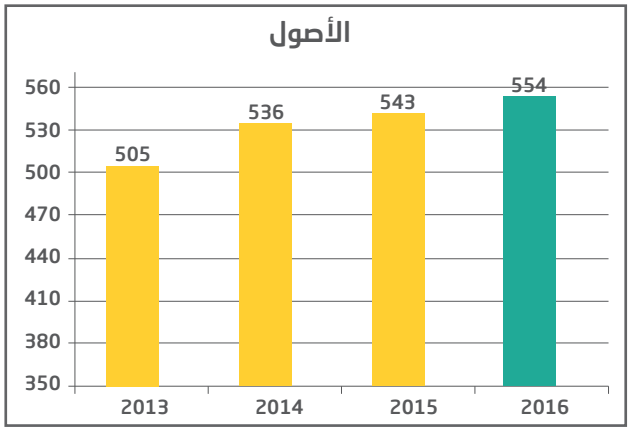

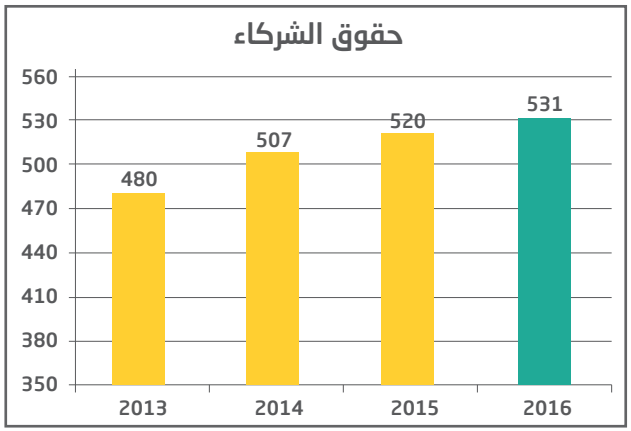

5. معايير إعداد التقارير المالية وأنشطة المراجعة

تعد شركة الاول للاستثمار بياناتها المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ((SOCPA ، وعلى النحو المطلوب من قبل هيئة السوق المالية

5.1 أنشطة المراجعة والتدقيق خلال عام 2016م

في نوفمبر 2014م قامت شركة الأول للاستثمار بتأسيس قسم مستقل للمراجعة الداخلية . ويرفع مدير المراجعة الداخلية تقاريره إلى لجنة المراجعة والتي تتبع بدورها الى مجلس الإدارة .

وتمثل المراجعة الداخلية مهمة الرقابة الداخلية النهائية ضمن الشركة بحيث يتم ضمان التقييم المستقل للضوابط الداخلية التي تمت لكل مستوى من مستويات الإدارة.

وتركز مهمة التدقيق الداخلي على تزويد إدارة الاول للاستثمار بتقييم مستقل وموضوعي لفعالية إطار الرقابة الداخلية . ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع خطة تدقيق مبنية على المخاطر والتي وافقت عليها لجنة المراجعة على أساس سنوي. ومن خلال خطتها السنوية تعمل إدارة المراجعة الداخلية على تقديم تأكيدات مستقلة بأن إدارة المخاطر الرئيسية في جميع أنحاء الشركة تتماشى مع إطار المخاطر المعتمدة، وسياسات المخاطر وسياسات التشغيل والإجراءات ذات الصلة.

وتقوم لجنة المراجعة بإجراء مناقشات دورية مع الإدارة ومع المراجعين الداخليين والخارجيين عن المواضيع التي تؤثر على البيانات المالية والرقابة الداخلية ومختلف مواضيع الحوكمة والرقابة، وإفادة مجلس الإدارة طبقاً لذلك. ويقر المجلس عن استلامه لتلك الإفادات.

5.2 سلامة أنظمة الرقابة الداخلية

لجنة المراجعة هي لجنة متفرعة عن مجلس إدارة الشركة. وبالإضافة إلى مهمتها في الحفاظ على بيئة مراقبة مقبولة وعلى استقلالية عملية المراجعة الداخلية، تراجع لجنة المراجعة النتائج المحددة للمراجعة الداخلية وتتأكد اللجنة من قيام الإدارة بوضع الحلول السريعة لمشاكل المراجعة. كما تقوم لجنة المراجعة برفع النتائج التي تتوصل إليها إلى مجلس إدارة الشركة على أساس دوري منتظم. ويعتقد مجلس الإدارة أن أداء نظام التدقيق الداخلي هو أداء مناسب ولم تلحظ لجنة التدقيق والمراجعة ما يدعوها للاعتقاد بأن نظام الرقابة الداخلية لم يتم تصميمه وتنفيذه بشكل غير سليم.

6. مجلس الإدارة

فيما يلي صفة عضوية مدراء الشركة في مجلس الإدارة خلال عام 2016م وصفة عضويتهم في مجالس إدارة الشركات المدرجة في السوق:

الاسم	صفة العضوية	المسؤولية الإدارية في الشركات المدرجة الأخرى
السيد/ صالح عيد حمدان الحصيني	مستقل	• المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي (عضو مجلس إدارة)
السيد/ سلمان الدغيثر	مستقل	لا ينطبق
الدكتور/ بيرند فان لينذر	تنفيذي	• البنك الأول (عضو مجلس الإدارة) • الشركة الوطنية للتأمين (عضو مجلس الإدارة - ممثلا عن البنك الأول)
السيد/ عمر الهوشان*	مستقل	• ميدغلف (عضو مجلس إدارة)
السيد / خالد المعمر	تنفيذي	• تكوين (عضو مجلس إدارة) • يشغر أيضًا عضو في لجنة المراجعة في شركة اتحاد الخليج للتأمين

عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال السنة حسب الجدول أدناه:

الاسم	عدد الجلسات التي تم حضورها	سجل الحضور			
		الربع الأول، 28 مارس	الربع الثاني، 23 يونيو	الربع الثالث، 16 أكتوبر	الربع الرابع، 21 ديسمبر
السيد / صالح عيد حمدان الحصيني	4	√	√	√	√
السيد / زيد القويز **	1	√	-	-	-
السيد / سلمان الدغيثر	4	√	√	√	√
الدكتور / بيرند فان لينذر	4	√	√	√	√
السيد / عمر الهوشان	3	-	√	√	√
السيد / خالد المعمر	4	√	√	√	√

** انضم السيد/ عمر الهوشان لمجلس الإدارة في الربع الثاني لعام 2016م*

*** حضر السيد/ زيد القويز اجتماع مجلس الإدارة في الربع الأول لعام 2016م قبل أن يسلم استقالته في نهاية الربع الأول لعام 2016م*

لجان مجلس الإدارة:

شكل مجلس إدارة شركة الأول للاستثمار في عام 2011 م ثلاث لجان هي - اللجنة التنفيذية، لجنة المراجعة، ولجنة الأجور والتعويضات.

6.1 اللجنة التنفيذية:

خوّل مجلس إدارة الشركة الصلاحيات اللازمة للجنة التنفيذية بموجب القرار رقم (3) الذي اتخذه المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2011/10/16م لدى اللجنة التنفيذية بالصلاحيات اللازمة المخولة لها مجلس إدارة شركة الأول للاستثمار بموجب قرار المجلس رقم (3) الذي اتخذه في اجتماعه المنعقد بتاريخ 16 / 10 / 2011 . وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة التنفيذية في الموافقة على القرارات الاستراتيجية والإشراف العام على أعمال شركة الأول للاستثمار ، وستكون اللجنة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن أداء الشركة. وتشمل الواجبات والمسؤوليات المناطة باللجنة التنفيذية ما يلي:

- الموافقة على الأعمال والأهداف الاستراتيجية الطويلة المدى للشركة والتأكد من تحقيق تلك الأهداف.
- الموافقة على التغييرات المتعلقة بهيكل حوكمة الشركة وبالهيكل الإداري للشركة. ويشمل ذلك أيضا الموافقة على الدخول في الشراكات التضامنية والمشاريع المشتركة والموافقة على سحب الاستثمارات وأعمال التوسعة وعمليات الاستحواذ والتحالفات الاستراتيجية.
- المسؤولية عن الإشراف على الالتزام بمبادئ الحوكمة الصادرة من هيئة السوق المالية وغيرها من السلطات التنظيمية المعنية.
- التصديق على المشاريع الرأسمالية والاستثمارات الكبرى والموافقة على تلك المشاريع، فضلا عن الموافقة على العقود الاستراتيجية والاستثنائية.
- مراجعة واعتماد مبالغ تسهيلات الإقراض على الهامش التي تتجاوز صلاحيات اللجنة الائتمانية.

تتألف اللجنة التنفيذية من رئيس وعضوين من مجلس الإدارة ولم ينعقد أي اجتماع في عام 2016م.

الدكتور/ بيرند فان لينذر (رئيسا)

السيد/ سلمان الدغيثر

السيد/ خالد المعمر

6.2 لجنة المراجعة والتدقيق:

عين مجلس إدارة شركة الاول للاستثمار لجنة المراجعة والتدقيق في القرار رقم (1) الذي اتخذه المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 16 / 10 / 2011 ، مسترشدا في ذلك بقرار مجلس إدارة هيئة السوق المالية رقم - 3 - 42011الصادر بتاريخ 19 / 02 / 1432 هـ الموافق) 23/ 01 / 2011 م (وكذلك وفقا للمادة (60) من لائحة الأشخاص المرخص لهم الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.

وإن الغرض من تشكيل اللجنة هو فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية عملية الحوكمة وعملية إدارة مخاطر الشركة، وهيكل الرقابة الداخلية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات الموكلة للجنة لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية للشركة. وفي خضم قيامها بذلك، تتبع لجنة المراجعة والتدقيق التوجيهات الواردة في اللائحة التنفيذية الصادرة عن هيئة السوق المالية و/أو عن أية سلطة أخرى ذات صلة. وتعتبر لجنة التدقيق هي لجنة مستقلة ترتبط بمجلس الإدارة وتتألف كحد ادنى من ثلاثة أعضاء من غير المدراء التنفيذيين. ويكون أحد أعضاء اللجنة عضوا متخصصا في المسائل المحاسبية والمالية ويتولى مجلس الإدارة تعيين رئيس وأعضاء لجنة المراجعة والتدقيق.

وفيما يلي الواجبات والمسؤوليات المناطة بلجنة المراجعة والتدقيق:

- الموافقة على تعيين أو استبدال أو فصل رئيس التدقيق الداخلي.
- الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي بالشركة لضمان فعاليتها في تنفيذ ألأنشطة والواجبات التي يحددها مجلس الإدارة.
- التوصية بإسناد تنفيذ مهام المراجعة والتدقيق الداخلي للبنك الاول أو لأحد أكبر خمس شركات تدقيق إذا لزم االأمر.
- مراجعة واعتماد خطة التدقيق للمراجعة الداخلية.
- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة؛ من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات التي حددها لها مجلس الإدارة.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
- راسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.
- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين، واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملحوظاتها عليها.
- دراسة ملحوظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.
- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- الاجتماع مع المسؤلين في الشركة، والمدققين الخارجيين، أو المستشار الخارجي، عند الضرورة.
- مراجعة العمليات الهامة واالحساسة االمتعلقة بعمليات شركة الاول للاستثمار لتعزيز الرقابة المالية والنزاهة (العمليات الجوهرية، العمليات مع اطراف ذات علاقة ، الدعاوى القضائية، مدفوعات الزكاة.
- متابعة الادارة التنفيذية و مراجعة ميثاق رئيس التدقيق الداخلي والخطط والأنشطة والتوظيف والهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي.
- مراجعة مدى فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، بما في ذلك االأمتثال لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين ، للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- مراجعة كافة التعاميم الواردة من هيئة السوق المالية أو من هيئة حكومية أخرى ذات صلة بمسؤولية عمل المراجعة ولجنة المراجعة.
- متابعة الإجراءات التصحيحية لنتائج تفتيش الهيئات التنظيمية.
- النظر في والموافقة على مهمة ومجال المراجعة الداخلية والتأكد من أن لدى المراجعة الداخلية الموارد الكافية والمؤهلة والوصول المناسب إلى المعلومات لتمكين المراجعة من أداء عملها على نحو فعال وفقا للمعايير المهنية ذات الصلة. وعلى اللجنة أيضا التأكد من أن لدى المراجعة النفوذ الكافي وأنها ليست مقيدة بقيود من الإدارة أو غير ذلك من القيود.

عقدت لجنة المراجعة والتدقيق أربعة إجتماعات خلال عام 2016م.

السيد / عمر الهوشان (رئيسا)

السيد / أسامة الحديثي

السيد / عبدالرحمن الزغيبي

*** السيد / زيد القويز (رئيسا)**

** حضر السيد زيد القويز اجتماع لجنة التدقيق للربع الأول من عام 2016 قبل تقديم استقالته في نهاية نفس الربع.*

6.3 لجنة المكافآت والتعويضات:

عين مجلس إدارة شركة الأول للاستثمار لجنة للمكافآت والأجور والتعويضات بناء على القرار رقم (2) الذي اتخذه المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 16/ 10 / 2011 ، مسترشدا في ذلك بالقرار رقم - 3 - 4 2011 الصادر عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية. وتشمل الواجبات والمسؤوليات المناطة بلجنة المكافآت والتعويضات ما يلي:

- مراجعة سياسات وهيكل أجور المديرين التنفيذيين والموظفين ورفع التوصيات بتلك السياسات إلى مجلس الإدارة.

- مساعدة الإدارة على وضع إجراء رسمي وشفاف للحفاظ على استمرار عمل الموظفين لدى البنك والتخطيط لمن يخلف الموظفين المستقيلين وللتطوير الوظيفي والأجور.
- مراجعة ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة بالطلبات التي تحددها الإدارة لتنفيذ رزم أجور خاصة تشمل مكافآت الأداء السنوية أو غيرها من الحوافز الأخرى المرتبطة بالأداء.
- الإشراف على طريقة تقييم الأداء.

تتألف لجنة المكافآت والأجور والتعويضات من رئيس وعضوين من مجلس الإدراة وتعقد اللجنة إجتماعًا واحدًا في السنة.

عقدت لجنة المكافآت والتعويضات إجتماعا واحدا خلال عام 2016م.

السيد/ صالح عيد حمدان الحصيني (رئيسا)

الدكتور /بيرند فان ليندر

السيد/ خالد المعمر

7. تعويضات أعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء التنفيذيين

(كافة المبالغ بآلاف الريال السعودي)

البيان	أعضاء مجلس التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين/ المستقلين	ستة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات في الشركة فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والتعويضات	لا شيء	لا شيء	3,748
البدلات	لا شيء	لا شيء	1,785
المكافآت الدورية و السنوية	لا شيء	463	940
الخطط التحفيزية	لا شيء	لا شيء	لا شيء
أي تعويضات أو مزايا أخرى (عينية تدفع شهريا أو سنويا)	لا شيء	لا شيء	لا شيء

8. مراجعي الحسابات الخارجيين

في 02 فبراير 2017م عين مجلس إدارة الشركة السادة/ كي بي ام جي الفوزان وشركاءه محاسبون ومراجعون قانونيون بصفة مراجعين حسابات خارجيين متضامين لمراجعة حسابات الشركة عن السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2016م مقابل مبلغ أتعاب إجمالية مقداره110,000 ريال سعودي (2015م: 100,000 ريال سعودي).

9. تسديد دفعات الزكاة وضريبة الدخل وغيرها من الدفعات

تدفع مبالغ الزكاة وضريبة الدخل على النحو التالي:

9.1 المساهمين السعوديين

بلغت مستحقات الزكاة المترتبة على المساهمين السعوديين في الشركة لهذا العام حوالي 6.3 مليون ريال سعودي تقريبا (في عام 2015م كان المبلغ 6.4 مليون ريال سعودي)، وسيتم خصم مبلغ الزكاة المذكور من حصة المساهمين السعوديين من الأرباح المستقبلية للشركة.

9.2 المساهمين غير السعوديين

بلغت ضريبة الدخل المستحقة على حصة المساهمين غير السعوديين للسنة الحالية 1.1 مليون ريال سعودي تقريبا (في عام 2015م بلغت الضريبة 1.4 مليون ريال سعودي)، وسيخصم مبلغ ضريبة الدخل المذكور من حصة المساهمين غير السعوديين من الأرباح المستقبلية للشركة.

يوضح الجدول أدناه المدفوعات الرئيسية التي دفعت للهيئات الحكومية في المملكة:

الدفعة	2016 م (بالآلاف)	2015 م (بالآلاف)
الزكاة وضريبة الدخل	7441	7,910
اشتراكات التأمينات الإجتماعية	1,414	1,519
تأشيرات وجوازات سفر	51	54
الإجمالي	**8,906**	**9,483**

10. اللوائح والأنظمة السائدة

التزمت شركة الأول للاستثمار بنصوص الأنظمة واللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية. لم تدفع الشركة خلال عام 2016م أي مبالغ كغرامات مفروضة من الهيئات التنظيمية في المملكة.

11. الإقرارات

يقر مجلس الإدارة ما يلي:

- أن تحتفظ الشركة دائما بدفاتر حسابات سليمة وصحيحة.
- تجهز الشركة بياناتها المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) ، وكما هو مطلوب من قبل هيئة السوق المالية.
- تم تنفيذ عملية مراقبة التدقيق الداخلي على نحو صحيح وفعال.
- لا يوجد لدى الشركة عقود قائمة تعود بأي منفعة مادية.
- على المدير أو المدير التنفيذي أو مدير الشؤون المالية أوعلى أي منتسب آخر للشركة.
- لا تساور المجلس شكوك في قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

12. الخاتمة

يود مجلس إدارة شركة الأول للاستثمار الإعراب عن تقديره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظه الله- ، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله.

كما يعرب مجلس إدارة شركة الأول للاستثمار عن شكره وتقديره لمعالي وزير المالية، ومعالي وزير التجارة والاستثمار، ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وسعادة رئيس هيئة السوق المالية لدعمهم المتواصل لقطاع الأشخاص المرخص لهم. كما يعرب مجلس الإدارة عن شكره وتقديره للمساهمين والعملاء ومراسلي شركة الأول للاستثمار على ثقتهم ودعمهم المستمر للشركة.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لإدارة الشركة وموظفيها على تفانيهم وعملهم الجماعي في خدمة الشركة، فلولا عملهم الدؤوب ما كان للشركة أن تحقق إنجازات هذا العام.

تقرير مراجعي الحسابات

تقرير
مراجعي الحسابات المستقلين

للسنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر 2016

إلى: السادة الشركاء

شركة الأول للاستثمار

(المعروفة سابقا باسم شركة السعودي الهولندي المالية)

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة الأول للاستثمار (المعروفة سابقا باسم شركة السعودي الهولندي المالية) ("الشركة") والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016م وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2016م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وذلك وفقًا لقواعد آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما اننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الاخرى وفقًا لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

لفت انتباه:

نود لفت الانتباه الى إيضاح رقم (1) من القوائم المالية المرفقة كما في 31 ديسمبر 2016م، والتي توضح ان الشركة قامت بالتحويل الى شركة مساهمة مغلقة في 29 مارس 2017م. هيئة سوق المال فرضت موعد لهذا التحول وهو 31 ديسمبر 2016م ومع ذلك فإن الإجراءات القانونية المتعلقة بالتحويل الى شركة مساهمة مغلقة قد اكتملت في 29 مارس 2017م.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية وأحكام نظام الشركات وعقد تأسيس الشركة، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار بديل بخلاف ذلك.

ان المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أية اخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، الا أنه ليس ضمانا بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقا لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضا:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وكذلك، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتعين علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلا.

اننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية يتم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن كي بي إم جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

عبدالله حمد الفوزان
ترخيص رقم 348

الرياض في: 2 رجب 1438هـ

الموافق: 30 مارس 2017م

القوائم المالية

قائمة المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2016م
(بآلاف الريالات السعودية)

	إيضاح	2016	2015
الموجودات			
موجودات متداولة			
النقد والأرصدة لدى البنوك	4	1	52,876
ودائع لأجل	5	412,652	350,000
مستحق من أطراف ذات علاقة	6	18,455	18,914
مدفوعات مقدمة للاستثمارات		--	483
مدفوعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى		277	592
مجموع الموجودات المتداولة		431,385	422,865
موجودات غير متداولة			
الاستثمارات	7	122,945	119,825
مجموع الموجودات غير المتداولة		122,945	119,825
مجموع الموجودات		554,330	542,690
المطلوبات وحقوق الملكية			
مطلوبات متداولة			
مصروفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى		5,372	3,346
مخصص الزكاة وضريبة الدخل	8	8,444	7,331
مجموع المطلوبات المتداولة		13,816	10,677
مطلوبات غير متداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		9,895	11,888
مجموع المطلوبات غير المتداولة		9,895	11,888
مجموع المطلوبات		23,711	22,565
حقوق الملكية			
رأس المال	9	400,000	400,000
احتياطي نظامي	10	20,978	19,405
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع		2,110	-100
أرباح مبقاة		107,531	100,820
مجموع حقوق الملكية		530,619	520,125
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		554,330	542,690

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل

كما في 31 ديسمبر 2016م
(بآلاف الريالات السعودية)

	إيضاح	2016	2015
الإيرادات			
إيرادات أتعاب خدمات وساطة، صافي		**18,182**	26,615
أتعاب إدارة الأصول		**20,891**	25,048
أتعاب استشارات وترتيب		**7,555**	3,225
دخل عمولات خاصة		**11,063**	3,765
أتعاب حفظ وخدمات أخرى		**1,823**	2,829
مكاسب التداول		**107**	5,803
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع		--	652
إجمالي الإيرادات		**59,621**	67,937
المصروفات التشغيلية			
رواتب ومصروفات الموظفين	11	**30,014**	31,165
إيجار ومصروفات متعلقة بالمبنى		**2,576**	2,088
مصروفات عمومية وإدارية	12	**11,306**	13,022
إجمالي المصروفات التشغيلية		**43,896**	46,275
صافي ربح السنة		**15,725**	21,662

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية

كما في 31 ديسمبر 2016م
(بآلاف الريالات السعودية)

	إيضاح	2016	2015
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		15,725	21,662
تسويات لـ:			
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع		--	-652
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		2,869	1,914
		18,594	22,924
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
مستحق من طرف ذو علاقة		459	17,609
مدفوعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى		315	138
مصروفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى		2,026	-2,082
		21,394	38,589
الزكاة وضريبة الدخل المدفوعة		-6,328	-11,876
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة		-4,862	-1,749
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		10,204	24,964
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إيداع ودائع لأجل		-62,652	--
متحصلات البيع من استبعاد استثمارات متاحة للبيع		--	64,646
مدفوعات مقدمة للاستثمارات		483	-483
شراء استثمارات		-910	-80,971
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		-63,079	-16,808
صافي الزيادة/(النقص) في النقد وما في حكمه		-52,875	8,156
النقد وما في حكمه في بداية السنة		52,876	44,720
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	4	1	52,876
معلومات إضافية غير نقدية:			
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع		2,210	-996

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

كما في 31 ديسمبر 2016م
(بآلاف الريالات السعودية)

	رأس المال	احتياطي نظامي	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	أرباح مبقاة	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2015م	400,000	17,239	896	89,234	507,369
صافي ربح السنة	--	--	--	21,662	21,662
المحول إلى الاحتياطي النظامي	--	2,166	--	-2,166	--
صافي التغير في القيمة العادلة	--	--	-344	--	-344
صافي المبلغ المعاد تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر	--	--	-652	--	-652
الزكاة وضريبة الدخل (ايضاح 8)	--	--	--	-7,910	-7,910
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015م	400,000	19,405	-100	100,820	520,125
صافي ربح السنة	--	--	--	**15,725**	**15,725**
المحول إلى الاحتياطي النظامي	--	**1,573**	--	**-1,573**	--
صافي التغير في القيمة العادلة	--	--	**2,210**	--	**2,210**
الزكاة وضريبة الدخل (ايضاح 8)	--	--	--	**-7,441**	**-7,441**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016م	**400,000**	**20,978**	**2,110**	**107,531**	**530,619**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

1. التنظيم والنشاط

شركة الأول للاستثمار (المعروفة سابقا باسم شركة السعودي الهولندي المالية) ("الشركة") هي شركة ذات مسؤولية محدودة وتعمل في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 101024378 بتاريخ 30 ذو الحجة 1428هـ (الموافق 9 يناير 2008م). لدى الشركة خمسة فروع (2015:5 فروع) تعمل في المملكة العربية السعودية كما في 31 ديسمبر 2016م.

اعتبارا من 27 صفر 1438هـ (الموافق: 27 نوفمبر 2016م) تم تغيير اسم الشركة من شركة السعودي الهولندي المالية لشركة الأول للاستثمار.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والتي تشمل خدمات الوساطة وخدمات إدارة الأصول. كما تقدم الشركة ترتيبات حقوق ملكية، استشارات وخدمات حفظ لعملائها وفقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم -1 39 - 2007 بتاريخ 8 رجب 1428هـ الموافق 22 يوليو 2007م.

إن عنوان المركز الرئيسي للشركة كما يلي:

شركة الأول للاستثمار
المركز الرئيسي
ص.ب 1467
الرياض 11431
المملكة العربية السعودية

في 23 يونيو 2016م، وافق كل من ملاك الشركة وأعضاء مجلس الإدارة على تغيير الكيان القانوني للشركة من "شركة ذات مسؤولية محدودة" إلى "شركة مساهمة مغلقه" وفقا لقانون الشركات الجديد الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار في عام 2016م. هيئة سوق المال فرضت موعد لهذا التحول وهو 31 ديسمبر 2016م ومع ذلك فإن الشركة أكملت الإجراءات القانونية المتعلقة بتحويل الوضع القانوني في 29 مارس 2017م.

2. أسس الإعداد

أ. المعايير المحاسبية المطبقة

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

تم إصدار نظام شركات جديد بموجب المرسوم الملكي رقم م/3 بتاريخ 11 نوفمبر 2015م (يشار إليه فيما يلي بـ "النظام") والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 25/7/1437هـ (الموافق 2 مايو 2016م). يجب على الشركة ان تقوم بتعديل عقد تأسيسها عند وجود أية تغيرات ليتماشى مع مواد النظام. وعليه يجب على الشركة عرض عقد التأسيس المعدل على الشركاء باجتماعهم في جمعية عامة غير عادية للمصادقة عليه. هذا ويتوقع ان يتحقق الالتزام الكامل بالنظام في موعد لا يتجاوز 24/7/1438هـ (الموافق 21 أبريل 2017م).

ب. أسس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المتاحة للبيع والتي يتم قيدها بالقيمة العادلة، وباستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية.

ج. عملة العرض والنشاط

يتم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل عملة النشاط للشركة. جميع المعلومات المعروضة تم تقريبها لأقرب ألف ما لم يتم الإشارة على غير ذلك.

د. استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة استخدام التقديرات والأحكام والافتراضات التي تؤثر في تطبيق السياسات وعلى المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة. يتم إظهار أثر مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بها.

تمارس الإدارة حكمها عند تقدير الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع. وهذا يتضمن تحديد الانخفاض الكبير والمتواصل في القيمة العادلة بصورة تقل عن تكلفتها. وعند ممارسة هذا الحكم، تقوم الشركة بتقييم التقلبات في الأسعار وذلك بالإضافة الى مجموعة عوامل أخرى.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية.

أ. النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من النقد لدى البنوك والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل ذات السيولة العالية (ان وجدت) والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل والمتاحة للشركة دون أي قيود.

ب. الاستثمارات المتاحة للبيع

تتكون الاستثمارات المتاحة للبيع بشكل رئيسي من حصة تقل عن 20٪ من الاستثمارات في الأسهم المدرجة، وهي ليست استثمارات مقتناة لغرض المتاجرة ولا تمتلك الشركة فيها أي تأثير جوهري أو سيطرة. وتقيد هذه الاستثمارات مبدئياً ولاحقاً يعاد قياسها بالقيمة العادلة. ويتم قيد أية تغيرات في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية كاحتياطي قيمة عادلة حتى يتم استبعاد تلك الاستثمارات. ويتم قيد أي انخفاض كبير ومتواصل في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع (إن وجد) في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في سوق مالي نشط بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة فيه تلك الاستثمارات بنهاية يوم التداول في تاريخ قائمة المركز المالي.

ج. الاستثمارات في الأوراق المالية للإتجار

يتم تسجيل الاستثمارات في الأوراق المالية المقتناة لغرض المتاجرة التي يتم شراؤها لأغراض تجارية مبدئياً بسعر التكلفة ومن ثم يعاد قياسها وقيدها في قائمة المركز المالي بالقيمة السوقية وتدرج ضمن الموجودات المتداولة. وتقيد الأرباح أو الخسائر المحققة من بيع الأوراق المالية المقتناة لغرض المتاجرة والتغيرات في القيمة السوقية بتاريخ قائمة المركز المالي أو تحمل على قائمة الدخل.

د. الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقدير في تاريخ قائمة كل مركز مالي للتأكد من وجود دليل يشير إلى أن بعض الموجودات قد تنخفض قيمتها. في حال وجود مثل هذه الدليل فإن أي خسائر انخفاض في القيمة يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل. بالنسبة للموجودات المثبتة بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة بعد خصم أي خسائر انخفاض تم الاعتراف بها سابقاً في قائمة الدخل.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع، فإن الانخفاض الكبير والمتواصل في القيمة العادلة بصورة تقل عن تكلفتها يمثل دليلاً موضوعياً على الانخفاض في القيمة. لا يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل طالما ان هناك استمرارية في الاعتراف بالموجودات (أية زيادة في القيمة العادلة تسجيل الانخفاض في القيمة يمكن فقط الاعتراف بها في حقوق الملكية). وعند التوقف عن الاعتراف، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة معترف بها سابقاً في حقوق الملكية يتم ادراجها في قائمة الدخل للسنة.

هـ. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص إذا ظهر نتيجة لأحداث سابقة أن لدى الشركة التزام حالي قانوني أو تعاقدي يمكن تقدير مبلغه بشكل موثوق ومن المحتمل أن

يتطلب تدفقات خارجة لمنافع اقتصادية لتسوية هذا الالتزام.

و. الزكاة وضريبة الدخل

يتم تكوين مخصص للزكاة وضريبة الدخل في القوائم المالية وفقاً لأنظمة ولوائح مصلحة الزكاة وضريبة الدخل بالمملكة العربية السعودية ("المصلحة"). يتم تحميل الزكاة وضريبة الدخل على قائمة التغيرات في حقوق الشركاء.

ز. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية ويمثل مبلغ مستحق يقيد على قائمة الدخل. ويتم احتساب هذا الالتزام على أساس القيمة الحالية للمزايا المقررة التي يستحقها الموظف في حالة تركه العمل في تاريخ قائمة المركز المالي.

ح. تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات للخدمات المختلفة المقدمة كما يلي:

- يتم إثبات إيرادات أتعاب خدمات الوساطة عند عقد الصفقة بالنيابة عن العميل ويتم عرضها بالصافي بعد الخصم.
- يتم تسجيل الأتعاب المستلمة من إدارة الأصول وغيرها من الخدمات المماثلة المقدمة خلال فترة زمنية طويلة في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة.
- يتم اثبات أتعاب إدارة الخدمات الاستشارية على أساس عقود الخدمات السارية على أساس الوقت المتناسب.
- يتم إثبات أتعاب العمولات الخاصة على الحسابات الجارية وعمليات الاكتتاب مع البنوك على أساس الاستحقاق مع الأخذ في الاعتبار بالعائد الفعلي.

ي. الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة ائتمانية

لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة ائتمانية من موجودات الشركة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية، وإنما تعتبر بنود خارج قائمة المركز المالي. بالمثل، حسابات العملاء لدى البنك لا تعتبر من موجودات الشركة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية، وإنما تعتبر بنود خارج قائمة المركز المالي.

ك. المصروفات

يتم قياس واثبات المصروفات كمصروفات فترة عند تكبدها. المصروفات المتعلقة بأكثر من فترة مالية يتم تخصيصها على هذه الفترات بشكل تناسبي.

م. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وتعرض المبالغ بالصافي في قائمة المركز المالي عندما يكون للشركة حق قانوني إلزامي لعمل مقاصة للمبالغ وإظهارها بالصافي أو عندما يكون للشركة النية في دفع أو التحصيل بالصافي أو عندما يكون للشركة النية في دفع الالتزامات وتحصيل الموجودات في وقت واحد.

4. النقد وما في حكمه

	2016	2015
نقد في الصندوق	1	1
الودائع قصيرة الأجل	--	52,875
النقد وما في حكمه	1	52,876

يشمل هذا البند الودائع مع البنك الأول (طرف ذو علاقة). تحمل هذه الودائع متوسط عمولة يتراوح بين 0.70% و1.30% سنويا مع تاريخ استحقاق يصل الى شهر يناير 2016م.

البنك الأول يتكفل بالمصاريف التشغيلية للشركة عن طريق اتفاقية مستوى الخدمة.

5. الودائع لأجل

الودائع لأجل مودعة في البنك الأول (طرف ذو علاقة) وتحمل متوسط عمولة يتراوح ما بين 3.05% و3.75% سنويا (31 ديسمبر 2015م: 0.70% و1.30% سنويا). تاريخ الاستحقاق يصل الى شهر مايو 2017م (31 ديسمبر 2015م: يصل الى شهر يناير 2016م).

6. المعاملات مع الطرف ذا علاقة وأرصدتها

يعتبر الأول بنك ("البنك") والشركات التابعة له كطرف ذا علاقة مع الشركة. في سياق العمل المعتاد تدخل الشركة في معاملات مع أطراف ذات علاقة على أساس أسعار وشروط العقد المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة.

بالإضافة الى إيضاحات رقم 4 و5، قامت الشركة خلال السنة بالدخول في المعاملات التالية مع الطرف ذا علاقة:

	2016	2015
أتعاب استشارات وترتيبات	455	1,055
أتعاب حفظ وخدمات أخرى	1,824	2,829
دخل عمولات خاصة	11,063	3,765
مصروفات تشغيلية محملة بموجب اتفاقية مستوى الخدمة (إيضاح 1-6)	6,937	7,046

بالإضافة الى إيضاحات رقم 4 و5 فيما يلي الرصيد الناتج من المعاملات أعلاه:

	2016	2015
مستحق من طرف ذا علاقة	18,455	18,914

1-6 يقدم البنك بعض الخدمات للشركة وفقاً لاتفاقية مستوى الخدمة ("الاتفاقية") والتي وقعت بين الشركة والبنك. وتتضمن هذه الخدمات دعم تقنية المعلومات، والتمويل، والموارد البشرية والوظائف القانونية والإدارية الأخرى. ويقوم البنك بتحصيل الأموال وكما يقوم بالسداد نيابة عن الشركة ويقوم أيضا بمسك حسابات الوساطة الخاصة بالشركة.

7. استثمارات

الاستثمارات كما في 31 ديسمبر المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع تتكون من:

	القيمة السوقية		التكلفة	
	2016	2015	2016	2015
الاستثمارات المتاحة للبيع				
صناديق الاستثمار				
صندوق اليسر للمرابحة بالريال السعودي	39,724	38,802	38,395	38,395
صندوق أسواق المال بالريال السعودي	27,890	26,333	26,936	26,025
صندوق اليسر للمرابحة والصكوك	46,329	45,142	44,693	44,693
صندوق اليسر السعودي الهولندي للاكتتاب	9,002	9,548	10,811	10,812
	122,945	119,825	120,835	119,925

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

8. الزكاة وضريبة الدخل

يتكون المحمل من الزكاة وضريبة الدخل على السنة المنتهية في 31 ديسمبر من التالي:

	2016	2015
الزكاة (1-8)	**6,342**	6,462
ضريبة الدخل (2-8)	**1,099**	1,448
الإجمالي	**7,441**	7,910

1-8 تتكون الزكاة وضريبة الدخل المحملة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر مما يلي:

	2016	2015
حقوق الشركاء	**240,000**	240,000
صافي الربح المعدل	**8,239**	11,861
مخصصات واحتياطيات	**5,441**	6,619
وعاء الزكاة	**253,680**	258,480
الزكاة للسنة بواقع 2.5٪	**6,342**	6,462

2-8 تتكون ضريبة الدخل المحملة على السنة مما يلي:

	2016	2015
حصة الشركاء غير السعوديين في صافي الربح المعدل بواقع 40٪ (2015م: 40٪)	**5,493**	7,240
الضريبة للسنة بواقع 20٪	**1,099**	1,448

3-8 الحركة في مخصص الزكاة وضريبة الدخل:

	2016			2015
	ZAKAT	INCOME TAX	TOTAL	TOTAL
الرصيد كما في 1 يناير	**8,061**	**(730)**	**7,331**	11,297
المخصص خلال السنة (إيضاح 1-8)	**6,342**	**1,099**	**7,441**	9,643
رد مخصص لسنوات سابقة	--	--	--	(1,733)
	6,342	**1,099**	**7,441**	7,910
مدفوعات خلال السنة للسنة الحالية	--	--	--	(2,311)
مدفوعات خلال السنة السنوات السابقة	**(6,328)**	--	**(6,328)**	(9,565)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**8,075**	**369**	**8,444**	7,331

8. الزكاة وضريبة الدخل

4-8 موقف الربط:

قدمت الشركة إقرار الزكاة وضريبة الدخل إلى المصلحة العامة للزكاة والدخل حتى السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م. إقرار الزكاة والضريبة للسنة المنتهية في 2015 ما زالت قيد المراجعة من قبل مصلحة الزكاة والدخل. رفعت مصلحة الزكاة والدخل التقييمات النهائية للسنوات من 2008م الى 2013م مما أدى إلى زيادة التزام الزكاة والضريبة تقريبا بمبلغ 0.831 مليون ريال سعودي. وعلاوة على ذلك في 2014م حصلت الشركة أيضا على تقييم أولي للزكاة الإضافية تقريبا بمبلغ 2.596 مليون ريال سعودي. رفعت الشركة اعتراض للتقييمات النهائية والأولية المذكورة أعلاه والتي هي حاليا قيد الدراسة من قبل لجنة الطعن.

الاقرارات الزكوية والضريبية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م سوف يستحق تقديمها في أو قبل 30 ابريل 2017م.

9. رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2016م، بلغ رأس مال الشركة 400 مليون ريال سعودي مكون من 400.000 حصة بقيمة 1.000 ريال سعودي للحصة، وهي مدفوعة بالكامل ومملوكة بواسطة البنك.

10. الاحتياطي النظامي

وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظام الشركات السعودي السابق، يتعين على الشركة أن تجنب في كل سنة 10% من أرباحها الصافية لتكوين احتياطي نظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأس المال. إن نظام الشركات السعودي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 25 رجب 1437هـ (الموافق 2 مايو 2016م) يتطلب من الشركات أن تجنب في كل سنة 10% من أرباحها الصافية لتكوين احتياطي نظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي 30% من رأس المال.

إن الشركة حالياً بصدد تعديل عقد تأسيسها كما هو مبين في الإيضاح رقم 2 أ.

إن هذا الاحتياطي غير متاح حاليا للتوزيعَ على الشركاء في الشركة.

11. رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين

	2016	2015
رواتب	**20,463**	22,647
مكافآت للموظفين	**1,650**	1,500
مكافآت نهاية الخدمة-تأمينات اجتماعية	**1,414**	1,519
مكافأة نهاية الخدمة	**2,869**	1,914
تكاليف موظفين أخرى	**3,618**	3,585
	30,014	31,165

12. مصروفات عمومية وإدارية

	2016	2015
تكلفة بموجب اتفاقية مستوى الخدمة (إيضاح 1-12)	**6,913**	7,046
اتصالات	**3,056**	2,213
أتعاب مهنية	**355**	1,140
القرطاسية والطباعة	**432**	211
سفر	**160**	211
مصروفات عمومية أخرى	**390**	2,201
	11,306	13,022

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

12-1 تمثل تكاليف بموجب اتفاقية مستوى الخدمة المبرمة مع البنك كما هو مبين في إيضاح 6-1.

13. الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة ائتمانية

تمثل هذه الموجودات:

أ) موجودات صناديق استثمارية مدارة بواسطة الشركة بمبلغ 2.08 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2016م (31 ديسمبر 2015م: 2.05 مليار ريال سعودي).

ب) حسابات العملاء النقدية لدى البنك بمبلغ 1.54 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2016م (31 ديسمبر 2015م: 1.42 مليار ريال سعودي).

تماشياً مع السياسة المحاسبية للشركة، يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بواسطة الشركة كأمانة ولا تدرج هذه الأرصدة في القوائم المالية للشركة.

14. المتطلبات التنظيمية ونسبة كفاية رأس المال

أصدرت هيئة السوق المالية (الهيئة) قواعد الكفاية المالية (القواعد) بتاريخ 30 ديسمبر 2012م (الموافق 17 صفر 1434هـ). ووفقاً لهذه القواعد، حددت الهيئة الإطار والتوجيهات المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ومنهجية حسابها وفقاً لما نصت عليه القواعد. ووفقاً لهذه المنهجية، قامت الشركة باحتساب الحد الأدنى لرأس مالها المطلوب ونسب كفاية رأس المال كما يلي:

	2016	2015
قاعدة رأس المال:		
الشريحة الأولى لرأس المال	**528,509**	520,125
الشريحة الثانية لرأس المال	**2,110**	--
اجمالي قاعدة راس المال	**530,619**	520,125
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:		
مخاطر السوق	**--**	--
مخاطر الائتمان	**38,941**	38,842
مخاطر العمليات	**10,974**	11,569
إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	**49,915**	50,411
نسبة كفاية رأس المال:		
الفائض في رأس المال	**480,704**	469,714
إجمالي نسبة رأس المال (مرات)	**10.63**	10.32

أ) تتكون قاعدة رأس مال الشركة مما يلي:

- الشريحة الأولى لرأس المال والتي تتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المبقاة والاحتياطيات باستثناء احتياطيات إعادة التقييم بالإضافة إلى خصميات محددة وفقاً للقواعد.
- الشريحة الثانية لرأس المال والتي تتكون من احتياطيات إعادة التقييم بالإضافة إلى خصميات محددة وفقاً للقواعد.

ب) يتم احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التي تتعلق بمخاطر السوق والائتمان والعمليات وفقاً للمتطلبات المحددة في القواعد.

ج) تهدف اعمال الشركة عند إدارة كفاية رأس المال إلى الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل الهيئة وللحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرارية كمنشأة عاملة والمحافظة على قاعدة رأس مال قوية.

15. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتضمن الأدوات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الأرصدة لدى البنك والاستثمارات المتاحة للبيع وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة الشركة على مواجهة الصعوبات في جمع الأموال للوفاء بالتزاماتها المصاحبة للأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة من اضطرابات السوق التي قد تتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل.

إن الموجودات المتداولة للشركة أكبر بكثير من مطلوباتها المتداولة في نهاية السنة الأمر الذي أدى إلى دعم الشركاء للمصروفات الإدارية والأخرى. وعليه ليس لدى الشركة أي مطلوبات متداولة هامة تتطلب سيولة كبيرة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عجز أو فشل أحد طرفي الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته وذلك يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. الموجودات المالية، التي يحتمل أن تكون خاضعة لتركيز مخاطر الائتمان، تتكون أساسا من النقد في البنك، الودائع لأجل والرصيد المستحق من الأطراف ذات العلاقة. الأرصدة البنكية والودائع لأجل محتفظ بها لدى البنك وهي بنك ذو تصنيف ائتماني جيد.

مخاطر أسعار العمولة الخاصة

تنشأ مخاطر أسعار العمولة الخاصة نتيجة احتمالات حدوث تغيير في معدلات الفائدة ينعكس تأثيره سلبا على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية.

تتعرض الشركة لمخاطر معدلات العمولة الخاصة فيما يتعلق بالودائع قصيرة الأجل مع البنك، والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية والتي تستثمر في أدوات سوق المال. ليس للشركة أي مطلوبات تحمل عمولة خاصة كما في نهاية السنة. للحد من هذه المخاطر تراقب الشركة التغيرات في معدلات العمولة بصورة منتظمة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

هي القيمة التي سيتم استلامها مقابل بيع أصل ما أو دفعها مقابل تحويل التزام ما ضمن معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس. وحيث يتم إعداد القوائم المالية المرفقة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، قد تنشأ فروقات بين تقديرات القيم الدفترية والقيم العادلة. وبرأي الإدارة أن القيم العادلة لموجودات ومطلوبات الشركة لا تختلف بصورة كبيرة عن قيمتها الدفترية.

16. الموافقة على القوائم المالية

تمت الموافقة على هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 28 جمادى الثاني 1438هـ (الموافق 27 مارس 2017م).

alawwalinvest.com